

ملخص: دراسة إلغاء دعم الطاقة في البلدان العربية غير النفطية

يشير مصطلح "الاعتماد على الطاقة" الى مدى اعتماد اقتصاد دولة ما على الواردات الخارجية، لتلبية حاجياته من الطاقة. وفي الاقتصادات العربية غير النفطية، على غرار تونس والمغرب ومصر والأردن ولبنان، يُشكّل الاعتماد على الطاقة قضية رئيسية، بسبب محدودية الموارد المحلية للطاقة في هذه الدول. تعتمد هذه الدول بشكل كبير على واردات الطاقة لتلبية احتياجاتها، خاصة فيما يتعلق بتوليد الكهرباء، والنقل، والصناعة. وهو ما يشكل عبئاً على اقتصاداتها، حيث يتعين عليها تحمل تكاليف هذه الواردات بالعملة الأجنبية، مما يزيد من الضغط على ميزان المدفوعات.

ولمواجهة هذا الاشكال، تُوفر عديد الاقتصادات العربية غير النفطية دعماً لمواطنيها، خاصة دعم المحروقات والكهرباء، ويهدف هذا الدعم إلى توفير الطاقة بأسعار معقولة للمستهلكين، وتخفيف العبء عن الأسر ذات الدخل المنخفض، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

1. تونس

تقوم الحكومة منذ فترة طويلة بدعم وتأمين الاحتياجات الوطنية من المحروقات (البنزين والديزل وغاز البترول المسال)، الذي يُستخدم على نطاق واسع في النقل والتدفئة والطهي، إضافةً إلى الغاز الطبيعي الذي يستخدم لتوليد الكهرباء.

يشمل نظام دعم الطاقة كلاً من:

- **الدعم المباشر:** يتمثل في تقديم مدفوعات من الحكومة إلى شركتين رئيسيتين مملوكتين للدولة وهما الشركة التونسية للتكرير (STIR)، والشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، وذلك لتعويض العجز في ميزانيتها.
- **الدعم غير المباشر:** فيتمثل في الفرق بين تكاليف توفير النفط الخام والغاز للدولة، وأسعار البيع لشركتين مملوكتين للدولة وهما الشركة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP)، والشركة التونسية للتكرير.

تعتمد تونس بشكل كبير على واردات الطاقة، حيث إن إنتاج الطاقة المحلي في البلاد محدود، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، بلغ إجمالي إمدادات الطاقة لعام 2019، 5.5 مليون طن من المكافئ النفطي. ومن هذا المبلغ، كان 3.7 مليون طن (67%) من الواردات، في حين أن 1.8 مليون طن (33%) من الإنتاج المحلي.

وفي عام 2021، استوردت تونس الغاز الطبيعي من الجزائر بنسبة 45% لتلبية احتياجاتها لتوليد الكهرباء، وهو أقل من العام السابق الذي كان 57%¹. بالإضافة إلى ذلك، يتم الحصول على الغاز المحلي من المشاريع التي تديرها الشركة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP) والشركات الأجنبية.

لذلك، في أوائل عام 2020، بدأ "حقل نواره" بالإنتاج، وهو حقل محلي لإنتاج الغاز. ومن المتوقع أن يقلل الحقل من عجز الطاقة بنسبة 20% وواردات الغاز بنسبة 30% عندما يصل إلى ذروة إنتاجه².

في السنوات الاخيرة، شهدت أسعار الطاقة العالمية ارتفاعاً في السوق الدولية، وأصبحت تكلفة دعم الوقود تحمل عبئاً كبيراً على الاقتصاد التونسي، نظراً للنمو الواضح للاستهلاك المحلي للطاقة.

حيث بلغت قيمة دعم الطاقة في عام 2022 ما يقارب 4.1 مليار دولار، أي ما يعادل 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي³. مقارنة بالعام السابق، فقد بلغت قيمة الدعم ما يقارب 3.9 مليار دولار، أي ما يعادل 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالدولار 46.69 مليار دولار⁴.

في الوقت الحاضر، تواصل تونس دعم البنزين ووقود الديزل مع تنفيذ مبادرات مختلفة لإلغاء دعم الوقود، بهدف الوصول إلى صفر دعم بحلول نهاية عام 2023، للبنزين والغاز، أما غاز البترول المسال فرفع الدعم عنه بحلول عام 2026، وفقاً لبرنامج إصلاح الدولة مع صندوق النقد الدولي.

كذلك، تخطط ميزانية الدولة لعام 2023، للتخلص التدريجي من دعم الوقود بنسبة 25.7%، ليصل إلى 5.669 مليون دينار (1.8 مليار دولار) مقارنة بـ 7.628 مليون دينار (2.5 مليار دولار) في عام 2022.

2. الأردن

لأردن تاريخ طويل في توفير دعم الطاقة للمواطنين، وقد كان هذا الدعم هدفاً أساسياً للحكومة على مدار عدة عقود. حيث إن الدعم موجه نحو المنتجات البترولية مثل البنزين والغاز وغاز البترول المسال.

¹ إدارة التجارة الدولية (International Energy Agency)

² إدارة التجارة الدولية (International Energy Agency)

³ صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

⁴ البنك الدولي (World Bank)

تعتمد البلاد بشكل أساسي على واردات الطاقة، فقد بلغ إجمالي استهلاك الطاقة حوالي 16.5 مليون طن من المكافئ النفطي، بلغت نسبة استيراد الطاقة عام 2019، حوالي 96%، وتركزت حول النفط الخام والغاز الطبيعي والكهرباء⁵.

أدى هذا الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة المستوردة إلى تحديات مختلفة للاقتصاد الأردني، بما في ذلك ارتفاع فاتورة استيراد الطاقة، والتعرض لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، والاضطرابات المحتملة في إمدادات الطاقة.

كما أنفقت الحكومة حوالي 2.2 مليار دولار على دعم الطاقة في عام 2021، وهو ما يمثل 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالدولار 45.74 مليار دولار⁶. وفي عام 2022، أنفق الأردن 2.3 مليار دولار على دعم الطاقة، وهو ما يمثل 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي⁷.

وشكلت هذه النسبة الكبيرة من الدعم تحدياً مستمراً للحكومة، على الرغم من التقلبات في تكلفتها بسبب التغيرات في الأسعار الدولية.

ولمساعدة الفئات ذات الدخل المنخفض على تحمل تكاليف الزيادات في أسعار الوقود، وفرت الحكومة اعتباراً من أوائل عام 2023، مخصصات صندوق المعونة الوطنية "الدعم النقدي الموحد". يشمل هذا البرنامج دعم أصحاب سيارات الاجرة (التاكسي)، وأصحاب الحافلات المتوسطة، وأصحاب الحافلات الكبيرة.

3. مصر

تتمتع مصر بتاريخ طويل في توفير دعم الطاقة للمواطنين، حيث يعود تاريخ الدعم إلى خمسينيات القرن الماضي، حيث لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على أسعار الطاقة معقولة بالنسبة لمعظم السكان.

مع مرور الوقت، أصبح الدعم مكلفاً بشكل متزايد على الحكومة، حيث بذلت عدة محاولات لتعديل هذا النظام وإصلاحه، إلا أن هذه الجهود قوبلت بالمعارضة من بعض السكان الذين يعتمدون على هذه المساعدات الحكومية لتغطية نفقاتهم.

⁵ وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية

⁶ البنك الدولي (World Bank)

⁷ صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

في عام 2019، بلغ استهلاك الطاقة حوالي 111 مليون طن من المكافئ النفطي، حيث يمثل النفط والغاز حوالي 96% من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية في البلاد⁸.

وخلال العام نفسه، استوردت مصر ما معدله 635 ألف برميل من النفط الخام والمنتجات البترولية يوميا، لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. كما يستهلك قطاع النقل معظم النفط، بينما يستهلك قطاع الكهرباء معظم الغاز الطبيعي.

كما أنفقت الحكومة أكثر من 115 مليار دولار على دعم الطاقة في عام 2021، وهو ما يمثل 29.1% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالدولار 404 مليار دولار⁹.

تم توسيع نطاق دعم الطاقة ليصل إلى 122.5 مليار دولار في عام 2022، وهو ما يمثل 29.1% من الناتج المحلي الإجمالي¹⁰. يمثل هذا التوسع تحديًا كبيرًا ومستمرًا لميزانية الحكومة، نظرًا لتقلب تكلفتها بسبب التغيرات في الأسعار الدولية.

خصصت الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023/2022 حوالي 28.094 مليار جنيه (حوالي 911 مليون دولار) لدعم البترول، بزيادة قدرها 52.6% عن العام السابق. ويرجع هذا القرار إلى ارتفاع أسعار خام برنت والتقلبات في قيمة الدولار بالنسبة للجنيه المصري.

4. المغرب

يتمتع المغرب بتاريخ طويل في دعم الطاقة، وخاصة الوقود الأحفوري مثل البنزين والغاز والغاز البوتان¹¹. استخدمت الحكومة دعم الطاقة كوسيلة لتحقيق أهداف النمو والرعاية الاجتماعية في البلاد.

بدأ المغرب في تقديم الدعم للطاقة في سبعينيات القرن الماضي، استجابة لأزمة النفط العالمية، وذلك لتخفيف الأثر السلبي للارتفاع أسعار الوقود على الاقتصاد الوطني والمواطنين. ومنذ ذلك الوقت، كان دعم الطاقة عنصراً ثابتاً في السياسة الاقتصادية المغربية.

⁸ وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency)

⁹ البنك الدولي (World Bank)

¹⁰ صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

¹¹ البوتان هو وقود غازي مشتق من البترول، يستخدم بشكل أساسي في التخييم، والولاعات، ومعدات التدفئة.

وعلى الرغم من ذلك، أدى دعم الطاقة إلى تحمل البلاد ضغوطاً كبيرة على الميزانية العامة، وذلك حتى عام 2014، عندما بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج إصلاح شامل يهدف إلى خفض الدعم المقدم للوقود الأحفوري.

بلغ إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة عام 2019، 22.2 مليون طن من المكافئ النفطي، بزيادة قدرها 4.4% عن العام السابق. كما شكل النفط 47% من إجمالي استهلاك الطاقة في المغرب في عام 2019، يليه الفحم (29%) والغاز (13%) والطاقة المتجددة (11%)¹².

تم إلغاء الدعم للبنزين والغازوالبوتان تدريجياً، بهدف إلغائها تماماً بحلول عام 2020. ومع ذلك، فإن دعم الديزل الذي يبلغ 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي وتبلغ قيمته 1.8 مليار دولار، لا يزال ساري المفعول.

في عام 2022، بلغ دعم الطاقة 7.6 مليار دولار، أي ما يعادل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي¹³، مقارنة بعام 2021، بلغت قيمة الدعم 6.7 مليار دولار وهو ما يمثل 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالدولار 142.87 مليار دولار¹⁴.

وبسبب ارتفاع أسعار البنزين والغازوالبوتان، أطلقت الحكومة دعماً استثنائياً للعاملين في مجال النقل في مارس الماضي لمعالجة ارتفاع أسعار الوقود في المغرب، استفادت منه مختلف الفئات المهنية وخصصت لحوالي 180 ألف سيارة.

في النهاية، يشكل دعم الوقود (الغازوالبوتان) جزءاً من المخصصات الحكومية لعام 2022، حيث تبلغ قيمتها 1.8 مليار دولار في ميزانية الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة المغربية آلية الدعم المستهدف في مارس 2022 لمساعدة سائقي النقل، وذلك استجابةً لارتفاع أسعار الوقود إلى مستويات قياسية نتيجةً لارتفاع أسعار النفط. وتم تقديم دعم استثنائي للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين في هذا الوقت الذي يتسم بتذبذب أسعار الوقود.

¹² وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency)

¹³ صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

¹⁴ البنك الدولي (World Bank)

5. لبنان

لعب دعم الطاقة دورًا هامًا في تاريخ الاقتصاد اللبناني، حيث قامت الحكومة بدعم تكلفة الطاقة على نطاق واسع للمساعدة في تخفيف الضغط المالي عن المواطنين اللبنانيين، وذلك عبر دعم تكلفة المحروقات والطاقة الكهربائية وغاز الطهي.

تقوم الحكومة بدعم الوقود الأحفوري مثل البنزين والغازول وغاز البترول المسال، وتستثمر جزءًا كبيرًا يصل إلى نحو 40% من إجمالي الإنفاق الحكومي في دعم الكهرباء. وقد أدى هذا الدعم إلى خسائر في مؤسسة كهرباء لبنان (EDL)، وساهم في الأزمة المالية التي تعاني منها الشركة.

يتم تمويل دعم الطاقة، من خلال مؤسسة كهرباء لبنان، ووزارة الطاقة والمياه ووزارة المالية، بشكل أساسي للتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على المواطنين.

تقدر تكلفة الدعم 17% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وبلغت قيمته 9.3 مليار دولار في عام 2019، ولكن تم تخفيض هذه النسبة في عام 2021 لتصل إلى 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي، و5.6 مليار دولار من ميزانية الدولة¹⁵.

لكن في عام 2022، تم رفع تكلفة دعم الطاقة مرة أخرى إلى 6 مليارات دولار، أي ما يعادل 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي¹⁶، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالدولار 23.13 مليار دولار في العام السابق¹⁷. وتشكل سياسة الدعم هذه ضغطًا ماليًا كبيرًا على ميزانية الحكومة.

في السنوات الأخيرة، حاولت الحكومة اللبنانية تغيير نظام الدعم، لكن التقدم كان بطيئًا بسبب المعارضة السياسية والاجتماعية. أعلنت الحكومة عن اقتراح في أوت 2020، لخفض دعم الوقود والمنتجات الأخرى تدريجياً على مدى السنوات الخمس المقبلة، لكن هذه الخطة قوبلت باحتجاجات وانتقادات واسعة النطاق.

في النهاية، تعد مسألة دعم الطاقة في لبنان معقدة للغاية، وتتطلب دراسة متأنية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من أن الدعم يوفر شبكة أمان للكثير من المواطنين اللبنانيين، لكنه ساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة الفجوة الاجتماعية.

¹⁵ صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

¹⁶ صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

¹⁷ البنك الدولي (World Bank)

الآثار الاقتصادية لإلغاء دعم الطاقة

يشكل دعم الطاقة استنزافاً كبيراً للمالية العامة للحكومات، حيث تواجه العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صعوبات مالية متزايدة نتيجة لمجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط وعجز الميزانية. ويمكن أن يساعد إلغاء دعم الطاقة هذه البلدان في خفض عجز ميزانياتها وتحسين استدامتها المالية.

التأثير على الأسعار

يشير دعم الطاقة إلى الدعم المالي الذي تقدمه الحكومات للحفاظ على أسعار الطاقة منخفضة للمستهلكين. يمكن أن يكون هذا الدعم على شكل إعفاءات ضريبية أو تحديد سقف الأسعار. وعند إلغاء ترفع أسعار الطاقة، مما يكون له آثار إيجابية وسلبية على حد سواء.

من الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي إلغاء دعم الطاقة إلى استخدام الموارد بكفاءة أكبر. فقد يشجع الدعم على الإفراط في استهلاك الطاقة، مما يزيد من الهدر والأضرار البيئية. وعندما تعكس الأسعار تكلفة الطاقة الحقيقية، فإنه يتم تحفيز المستهلكين على استخدام الطاقة بكفاءة أكثر، مما يمكن أن يساهم في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل الآثار البيئية السلبية الأخرى.

على الجانب الآخر، يمكن يؤدي إلغاء دعم الطاقة إلى رفع تكاليف المعيشة للأسر والشركات، وخاصة تلك ذات الدخل المنخفض التي تكافح من أجل تغطية نفقاتها. كما يؤدي أيضاً إلى رفع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، مما يجعل الشركات أقل قدرة على المنافسة. لإلغاء الدعم تأثير متفاوت على القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة، مثل الصناعة والنقل.

في الختام، يمكن أن يكون لإلغاء دعم الطاقة مجموعة من الآثار على الأسعار، اعتماداً على السياق والظروف المحددة.

التأثير على الموردين

يعتمد تأثير إلغاء الدعم عن الموردين على عدة عوامل مهمة، منها نوع المورد المتأثر وهيكل السوق المحلي وحجم الدعم الذي تم إلغاؤه.

يمكن أن يكون تأثير إلغاء الدعم حاسماً، على سبيل المثال، "إذا ألغت الحكومة الدعم لمنتجي النفط والغاز، فقد تشهد هذه الشركات انخفاضاً في الأرباح والإيرادات. ونتيجة لذلك، قد يقللون الإنتاج أو يخفضون الوظائف".

يعتمد التأثير على الموردين أيضاً على هيكل السوق. في بعض الحالات، قد يتمكن موردو الطاقة من تمرير تكاليف إلغاء الدعم إلى المستهلكين، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة. وفي حالات أخرى، قد يتمكن موردو الطاقة من التكيف مع إلغاء الدعم عن طريق تنويع خطوط منتجاتهم أو الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة.

باختصار، يمكن أن يختلف تأثير إلغاء دعم الطاقة على الموردين تبعاً لنوع المورد وهيكل السوق، وحجم الدعم. ومع ذلك، من المرجح أن يكون لإلغاء دعم الطاقة بعض التأثير على الموردين، سواء في شكل انخفاض الأرباح، أو انخفاض الاستثمار، أو التغيرات في ديناميكيات السوق.

التأثير على المنتجين

يمكن لإلغاء دعم الطاقة أن يؤثر سلباً على الشركات المنتجة للطاقة، وخاصةً الشركات الصغيرة التي تعتمد بشكل كبير على الدعم لتمويل أنشطتها. فيما يلي بعض عواقب إلغاء دعم الطاقة للمنتجين:

- **انخفاض الأرباح:** إذا تم إلغاء الدعم، فقد تنخفض أسعار الطاقة لتعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج، مما يؤدي إلى احتمال تقليل ربحية المنتجين الذين يعتمدون على الإعانات للحفاظ على أعمالهم مربحة. ومن الممكن أن يكون هذا التأثير شديداً بشكل خاص على الشركات التي تعتمد على مصادر الطاقة غير التقليدية أو تعمل في مناطق صعبة ولديها تكاليف إنتاج عالية.
- **زيادة التكاليف:** يمكن أن يؤدي إلغاء دعم الطاقة إلى رفع تكلفة إنتاج الطاقة، خاصة بالنسبة للشركات التي تعتمد بشكل كبير على الدعم للحفاظ على انخفاض الأسعار. ويمكن أن يؤثر ذلك على القدرة التنافسية لمنتجي الطاقة وقدرتهم على الاستثمار في التكنولوجية.
- **التغيرات في ديناميكيات السوق:** يمكن لإلغاء دعم الطاقة أن يؤثر على ديناميكيات سوق الصناعة بشكل كبير، حيث قد يؤدي إلى تغييرات في القدرة التنافسية لمختلف مصادر الطاقة وتحولات في الحصة السوقية للمنتجين.

لذلك، يجب على الحكومات تقييم الآثار المحتملة لإلغاء دعم الطاقة على المنتجين بعناية وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المجتمعات. يجب أن يتم تصميم السياسات وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، وتحديد مساحة زمنية معقولة لإدخال التغييرات، بما يتيح للشركات والمنتجين الوقت الكافي لتحويل نموذج أعمالهم وتحديد الاستثمارات اللازمة للتكيف مع التغييرات الناجمة عن إلغاء الدعم.

السياسات التي اعتمدها الدول الخمس للحد من الاعتماد على الطاقة

دعا صندوق النقد الدولي بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى اتخاذ إجراءات لخفض دعم الوقود من أجل خفض عجز ميزانياتها وتحسين استقرارها المالي.

لذلك، نفذت الحكومات تدابير مختلفة لتعزيز الطاقة المتجددة، مثل زيادة كفاءة الطاقة، وتنويع مزيج الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة.

تونس

تتبنى تونس عدداً من البرامج والمبادرات لتقليل اعتمادها على المحروقات وتحسين استخدامها لمصادر الطاقة المتجددة منها:

البرامج	الوضع الحالي
خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة: يتضمن هذا البرنامج مبادرات لتعزيز الطاقة المتجددة. حددت هذه الخطة هدفاً لتوليد 35% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030.	في عام 2023، تولد تونس 3% فقط من الكهرباء من الطاقة المتجددة.
إصلاح دعم الطاقة: أطلقت تونس إصلاحاً تدريجياً مع صندوق النقد الدولي لإلغاء دعم الطاقة، الذي كان يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة. يهدف الإصلاح إلى تقليل استهلاك الطاقة وتعزيز كفاءة الطاقة من خلال رفع أسعار الطاقة وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة.	في عام 2022، عدلت تونس أسعار المحروقات 5 مرات (3% في فيفري، و3% في مارس، و5% في أبريل، و3.9% في سبتمبر، و5.5% في نوفمبر) بزيادة إجمالي قدرها 20.4%، لتحقيق التسعير الفعلي بحلول نهاية عام 2023.

في السنوات الأخيرة، نفذت البلاد عدداً من البرامج لتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري وتوسيع استخدامها لمصادر الطاقة المتجددة منها:

الوضع الحالي	البرامج
القانون لا يزال ساري المفعول.	أقر الأردن قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عام 2012، يهدف لزيادة اعتماد البلاد على الطاقة المتجددة.
نجح الأردن في رفع حصة الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء إلى 26% في عام 2021، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل 85 طناً سنوياً.	تم تطوير خطة العمل الوطنية الأردنية لكفاءة الطاقة في عام 2015، وتحدد الخطة مجموعة من التدابير لتحسين كفاءة الطاقة في العديد من القطاعات، بما في ذلك المباني والنقل والصناعة والقطاع العام. وتتضمن الخطة عدداً من الأهداف المحددة، مثل خفض استهلاك الطاقة في المباني بنسبة 20% في عام 2025، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى 31% بحلول عام 2030، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 14% بحلول عام 2025.
بلغت مساهمة توليد الطاقة المتجددة للكهربائية 26% في عام 2021، بالنظر إلى التحول نحو الشبكات والعدادات الذكية وتنفيذ مشاريع لتخزين الطاقة الكهربائية.	استراتيجية الطاقة الأردنية 2020-2030: تحسين كفاءة الطاقة في جميع القطاعات بنسبة 9%، من خلال تحديث ومتابعة التشريعات والخطط الوطنية في مجال كفاءة الطاقة، وتنفيذ برامج لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع المياه بنسبة 15% بحلول عام 2025، وتحسين النقل، وإنشاء شبكات حافلات سريعة وشبكة نقل بالسكك الحديدية، وتحسين كفاءة الطاقة.

نفذ المغرب اجراءات متعددة، للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل:

البرامج	الوضع الحالي
بدأ المغرب برنامج كفاءة الطاقة في عام 2008 بهدف خفض استهلاك الطاقة بنسبة 15% بين عامي 2016-2030. وتشمل المبادرة إجراءات تعزز المعدات الموفرة للطاقة، وتحدد متطلبات كفاءة الطاقة، وتقدم حوافز مالية لتعزيز الحفاظ على الطاقة.	انخفض إجمالي استهلاك الطاقة بنسبة 7% في عام 2020.
الخطة المغربية للطاقة الشمسية هي برنامج أطلقته الحكومة المغربية في عام 2009 لتحسين إمكانات الطاقة الشمسية في البلاد. ويهدف البرنامج إلى توليد 2000 ميجاوات من الطاقة الشمسية بحلول عام 2020، وتقليل اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري، وزيادة جزء الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة إلى 42% بحلول عام 2020 و52% بحلول عام 2030.	<ul style="list-style-type: none"> في عام 2020، ساهمت الطاقة المتجددة بنسبة 37% من إجمالي استهلاك الطاقة. في عام 2020، كان لدى المغرب قدرة إجمالية مركبة للطاقة الشمسية تبلغ 1070 ميجاوات.

نفذت مصر عدداً من البرامج التي تهدف إلى تقليل اعتمادها على الطاقة المستوردة وزيادة اكتفائها الذاتي من الطاقة. وشملت هذه البرامج:

البرامج	الوضع الحالي
في عام 2015، نفذت الحكومة خطة الطاقة المتجددة، بهدف إنتاج 20% من الكهرباء من	تمثل الموارد المتجددة 6128 ميجاوات، وتشكل 20% من الحد الأقصى لإجمالي أحمال الطاقة في البلاد في عام 2022.

	مصادر متجددة بحلول عام 2022، و42% بحلول عام 2035.
قررت الحكومة رفع أسعار الوقود المحلية في عام 2022 بمعدلات تتراوح بين 7 و10%، حيث ارتفعت خلال العام نفسه ثلاث مرات.	إصلاحات دعم الطاقة: لتقليل دعم الطاقة وتعزيز أسعارها، سنت الحكومة سلسلة من التغييرات في الدعم. ولتعكس تكلفتها الحقيقية وتقلل الضغط على الميزانيات الحكومية، زادت الحكومة بشكل مطرد أسعار سلع الطاقة مثل البنزين والديزل والغاز الطبيعي.



يكافح لبنان، مثل الدول العربية الأخرى، للحد من اعتماده على الطاقة، بتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات منها:

البرامج	الوضع الحالي
قدمت الحكومة مجموعة متنوعة من الحوافز لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية. ومن بين الحوافز المتاحة الإعفاءات الضريبية، والقروض المدعومة... الخ. بهدف إنتاج 12% من الكهرباء في البلاد من مصادر متجددة بحلول عام 2020.	في عام 2019، شكلت مصادر الطاقة المتجددة 7.8%، من إجمالي توليد الكهرباء في لبنان.
تنويع مصادر الطاقة: يبحث لبنان عن إمكانية تنويع مصادر الطاقة بما يتجاوز الوقود الأحفوري. وقد وقعت البلاد صفقات مع الدول المجاورة لاستيراد الغاز الطبيعي وتبحث في التنقيب عن النفط والغاز في البحر.	في عام 2022، وافق كلاً من لبنان وسوريا ومصر على شحن 650 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي من مصر إلى لبنان عبر سوريا.

في الختام، نفذت جميع هذه الدول سياسات وتدابير مختلفة لإدارة قطاع الطاقة بشكل أكثر كفاءة. ومن خلال تنويع مصادر الطاقة. تهدف هذه الجهود إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة أمن الطاقة، مع المساعدة في الوقت نفسه في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ومعالجة تغير المناخ.

الاستنتاجات والتوصيات

اليوم، تزداد أهمية الطاقة المتجددة كحل أساسي لمواجهة تحديات مخاوف تغير المناخ وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة بشكل مستدام. كهرية¹⁸ الاقتصاد هي إحدى الاستراتيجيات لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، مما سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة.

من الضروري أيضاً التأكيد على استمرار توفر الطاقة المتجددة للجميع وعدم احتكارها من قبل عدد قليل من الشركات الكبيرة. وذلك لتعزيز المنافسة، مما ينعكس إيجاباً على المستهلكين والبيئة على المدى البعيد. كما ينبغي على الدول العربية غير البترولية أن تدرك قيمة اتخاذ الإجراءات والتنفيذ الفعال للمبادرات الرامية إلى الحد من الاعتماد الاستيراد الكبير لمصادر الطاقة، وبالتالي خلق مستقبل أكثر استدامة للمنطقة والعالم.

¹⁸ الاقتصاد المكهرب (Electrified Economy): هو مفهوم يشير إلى نظام اقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على الكهرباء المستمدة من مصادر الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الشمسية والرياح والماء، بدلاً من الاعتماد على الوقود الأحفوري.